A/C.4/52/7
30 October 1997
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من رئيس
اللجنة الخامسة إلى رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

أود أن أوجه عنايتكم إلى الشواغل التي أثارها مرارا وتكرارا وفود اللجنة الخامسة خلال الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية بالدورة الحالية للجمعية العامة إزاء نزوع اللجان الفنية إلى إقحام نفسها في مسائل الميزانية والمسائل الإدارية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفرع السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء بشأن الإجراءات الخاصة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية وأكدت من جديد كذلك دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة عن قلقها من نزوع لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية إلى إقحام أنفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

وكذلك، فإن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على ما يلي:

"لا توصي أية لجنة الجمعية العامة باعتماد أي قرار ينطوي على نفقات ما لم يكن مشفوعا بتقدير للنفقات مُعد من الأمين العام. ولا تصوت الجمعية العامة على أي قرار يتوقع الأمين العام أن تترتب بشأنه نفقات حتى تُتاح للجنة الإدارة والميزانية (اللجنة الخامسة) فرصة تبيان أثر القرار المقترح على مشروع ميزانية الأمم المتحدة".

وعليه، فعندما توشك لجنة رئيسية ما على اعتماد مشروع قرار ينطوي على نفقات توصي الجمعية العامة باعتماده، يُبادر الأمين العام بتقديم بيان بالآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية. وغني عن القول إن مسؤولية لجننتكم، فيما يتعلق بالنظر في بيان يقدمه الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، هي استعراض الجانب البرنامجي منه، تاركة أمر النظر في الجوانب المالية للجنة الخامسة.

ومراعاة للنظام الداخلي للجمعية العامة وقراراتها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ و ٢٤٨/٤٥ التي تؤكد من جديد دور اللجنة الخامسة باعتبارها اللجنة الرئيسية المختصة بالنظر في جميع تقارير الأمين العام المتعلقة بالآثار الإدارية والمالية وما يتصل بها من تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أكون ممتنا للغاية لو أمكن، لدى نظركم في أي اقتراح، تنحية الجوانب المالية جانبا كيما تتخذ بشأنها اللجنة الخامسة القرار المناسب واللازم.

وأكون ممتنا لو أطلعتم لجننتكم على هذه الشواغل وعلى الإيضاحات اللازمة، وأخذتموها في الاعتبار في مداولاتكم بشأن المقترحات.

(توقيع) أنور الكريم شودري
رئيس اللجنة الخامسة
للجمعية العامة